

دلائل الإعجاز

(أَدْمَيْتُ بِاللَّحَظَاتِ وَجَنْدَتَهُ ... فاقْتَصَصَ نَاطِرُهُ مِنْ الْقَلْبِ) .
قال : ولكنَّه بنقاءِ عبارتيه وحُسْنِ مأخذه قد صارَ أَولى به .
ففي هذا دليلٌ لمن عَقَلَ أنهم لا يَعْنُون بحسنِ العبارةِ مجرَّد اللفظِ ولكن صورةً
وصفةً وخصوصيةً تحدُّثُ في المعنى وشيئاً طريقُ معرفته على الجملة العقلُ دون السمع
فإنه على كلِّ حال لم يَقُل في البحتريِّ إنه أحسنَ فطغى اقتداراً على العبارة من أجل
حروفٍ لو أنني أوفي التجاربَ حقَّها .

وكذلك لم يصرف ابنُ أبي فَنن بنقاءِ العبارةِ من أجلِ حروفٍ : .
(أَدْمَيْتُ بِاللَّحَظَاتِ وَجَنْدَتَهُ ...) .
واعلمُ أنك إذا سَبرتَ أحوالَ هؤلاء الذين رَعَمُوا أنه إذا كان المعبِّرُ عنه واحداً
والعبارةُ اثنتين ثم كانتْ إحدى العبارتين أفصحَ من الأخرى وأحسنَ فإنَّه ينبغي أن يكونَ
السببُ في كونها أفصحَ وأحسنَ اللفظَ نفسه وجدَّتْهم قد قالوا ذلك من حيث قاسوا الكلامين
على الكلمتين . فلما رأوا أنه إذا قيل في الكلمتين إنَّ معناهما واحداً لم يكن
بينهما تفاوتٌ ولم يكن المعنى في إحداهما حالاً لا يكون له في الأخرى ظناً أو أن سبيلَ
الكلامين هذا السبيل . ولقد غَلَطُوا فأَفَحَشُوا لأنه لا يُتَصَوَّر أن تكونَ صورةُ المعنى في
أحدِ الكلامينِ أو البيتينِ مثلَ صورته في الآخر البتَّة اللهمَّ إلا أن يعمدَ عامِداً
إلى بيتٍ فيضعَ مكانَ كُلِّ لفظةٍ منه لفظةً في معناها ولا يعرضُ لنظمه وتأليفه كمثله
أن يقولَ في بيت الحُطَيْئة - البسيط - : .

(دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِيُغَيِّتَهَا ... واقعدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطاعمُ الكاسي) .
(ذَرِ الْمَفَاخِرَ لَا تَذْهَبْ لِيَمَطِّلَ بِهَا ... واجلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّابِسُ) .
وما كان هذا سبيله كان بمعزلٍ من أن يكونَ به اعتدادٌ وأن يدخلَ في قبيلِ ما
يُفاضَل فيه بين عبارتين بل لا يصحُّ أن يُجعلَ ذلك عبارةً ثانية ولا أن يُجعلَ الذي
يتعاطاه بمحلٍّ من يوصَفُ بأنه أخذ معنى . ذلك لأنه لا يكونُ بذلك صانعاً شيئاً يستحقُّ
أن يُدعى من أجله واضعَ كلامٍ ومستأنِفَ عبارةٍ وقائلَ شعريٍّ . ذاك لأنَّ بيتَ الحطيئة لم
يكنْ كلاماً وشعراً من أجل معاني الألفاظ المفردة التي تراها فيه مجرَّدةً مُعرَّاةً من
معاني النظم والتأليف بل منها متوخَّي فيها ما ترى من كونِ المكارم مفعولاً ل " دع " وكونِ
قوله : " لا ترحلْ لبغيتها " جملة